

أحكام القرآن

@ 259 \$ المسألة الثانية \$.

في جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللين لمن معه القوة وضمنت له العصمة ألا تراه قال لهما قولاً له قولاً لنا ولا تخافا إنني معكما أسمع وأرى .
ففي الإسرائيليات أن موسى أقام على باب فرعون سنة لا يجد رسولاً يبلغ كلاماً حتى لقيه حين خرج فجرى له ما قصا علينا من أمره وكان ذلك تسلياً لمن جاء بعده من المؤمنين في سيرتهم مع الظالمين وربك أعلم بالمهتدين \$ الآية الخامسة \$.
قوله تعالى (! !) الآية 115 .

وقد تقدم ما في مثلها من أحكام بيد أنه كنا في الإملاء الأول قد وعدنا في قولهم إنه أكلها ناسياً بيانه في هذا الموضع فها نحن بقوة ا نتقص من عهدة الوعد فنقول كم قال في تنزيه الأنبياء عن الذي لا يليق بمنزلتهم مما ينسب الجهلة إليهم من وقوعهم في الذنوب عمداً منهم إليها واقتحاماً لها مع العلم بها وحاشا فإن الأوساط من المسلمين يتورعون عن ذلك فكيف بالنبين ولكن البارئ سبحانه وتعالى بحكمه النافذ وقضائه السابق أسلم آدم إلى المخالفة فوقع فيها متعمداً ناسياً ف قيل في تعمده (! !) طه 121 وقيل في بيان عذره (! !) ونظيره من التمثيلات أن يحلف الرجل لا يدخل داراً أبداً فيدخلها متعمداً ناسياً ليمينه أو مخطئاً في تأويله فهو عامد ناس ومتعلق العمد غير متعلق النسيان وجاز للمولى أن يقول في عبده عصي تحقيراً وتعذيباً ويعود عليه بفضل فيقول نسي تنزيهاً ولا يجوز لأحد منا أن يخبر بذلك عن آدم إلا إذا ذكرناه في أثناء قول ا عنه أو قول نبيه .
وأما أن نبتدئ في ذلك من قبل أنفسنا فليس بجائز لنا في آبائنا الأذنين إلينا المماثلين لنا فكيف بأبينا الأقدم الأعظم النبي المقدم الذي عذره ا وتاب عليه وغفر له